

الخلاف على تحديد الديمقراطية

نص الانطلاق

الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم هي اشتراك الشعب في حكم نفسه، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الاغلبية عن طريق نظام للتصويت والتمثيل النيابي. ولكن بالحديث عن المجتمع الحر، فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة، من خلال حق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية (الحريات والمسؤوليات الفردية)، وهو ما يعني توسيع مفهوم توزيع السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس.

لأن مصطلح الديمقراطية يستخدم لوصف أشكال الحكم والمجتمع الحر بالتناوب، فغالبا ما يُساء فهمه، لأن المرء يتوقع عادة أن تعطيه زخارف حكم الاغلبية كل مزايا المجتمع الحر. إذ في الوقت الذي يمكن فيه أن يكون للمجتمع الديمقراطي حكومة ديمقراطية، فإن وجود حكومة ديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي. لقد اكتسب مصطلح الديمقراطية إحياءً إيجابياً جداً خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى حد دفع بالحكام الدكتاتوريين الشموليين للتشدد بدعم "الديمقراطية" وإجراء انتخابات معروفة النتائج سلفاً. وكل حكومات العالم تقريباً تدعي الديمقراطية. كما إن معظم الأيديولوجيات السياسية المعاصرة اشتملت ولو على دعم بالاسم لنوع من أنواع الديمقراطية بغض النظر عما تنادي به تلك الأيديولوجيات. وهكذا فإن هناك اختلافات مهمة بين عدة أنواع مهمة من الديمقراطية.

تمنح بعض الأنظمة الانتخابية المقاعد البرلمانية وفق الاغلبية الإقليمية. فالحزب السياسي أو الفرد المرشح الذي يحصل على معظم الأصوات يفوز بالمقعد المخصص لذلك الإقليم. وهناك أنظمة انتخابية ديمقراطية أخرى، كالأشكال المتنوعة من التمثيل النسبي، التي تمنح المقاعد البرلمانية بناء نسبة الأصوات المنفردة التي يحصل عليها الحزب على المستوى الوطني. إحدى أبرز نقاط الخلاف بين هذين النظامين يكمن في الاختيار بين أن يكون لديك ممثل قادر على أن يمثل إقليماً أو منطقة معينة من البلاد بشكل فاعل، وبين أن تكون كل أصوات المواطنين لها قيمتها في اختيار هذا الممثل، بغض النظر عن مكان إقامتهم في البلد. بعض الدول كألمانيا ونيوزيلندا تعالج هذا النزاع بين شكلي التمثيل هذين بتخصيص نوعين من المقاعد البرلمانية الفيدرالية. النوع الأول من المقاعد يتم تخصيصه حسب الشعبية الإقليمية والباقي يتم تخصيصه للأحزاب بمنحها نسبة من المقاعد تساوي - أو ما يساوي تقريباً - الأصوات التي حصلت عليها على المستوى الوطني. ويدعى هذا بالنظام المختلط لتمثيل الأعضاء النسبي.

[الموقع الإلكتروني ويكيبيديا بتاريخ 2014/12/31]

المجال الرئيس الأول: درس النصوص (10 ن)

1. انطلق من العنوان لتحديد فرضية لقراءة النص ونوع خطابه.....(1ن).
- اقرأ النص قراءة متأنية ثم أجب عن الأسئلة الآتية:
2. أشار الكاتب إلى نوعين من أنواع الأنظمة الديمقراطية، حددهما وبين أوجه الاشتراك و التباين بينهما.....(1ن).
3. اشرح قول الكاتب "فإن وجود حكومة ديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي".....(1ن).
4. حدد الحقل الدلالي المهيمن مستشهداً بما هو مناسب ومفسراً سبب هيمنته.....(2ن).
5. اجد حجتين من الحجج التي اعتمدها الكاتب مع تحديد وظيفتهما.....(1ن).
6. استخرج من النص أسلوبين تفسيريين، وحدد نوعهما ووظيفتهما.....(1ن).
7. ركب ما توصلت إليه في إجاباتك السابقة، مبدئياً رأيك في الموضوع.....(3ن).

المجال الرئيس الثاني: علوم اللغة (4 ن)

1. حدد المعنى الذي خرج إليه الأمر فيما يلي.....(2 ن).

المعنى البلاغي	صيغة الأمر	الجملة
		أولئك أبائي فجنني بمثلهم×× إذا جمعنا يا جريراً المجمع
		خذوا كحلاً ومِجْمرَةً وعِطْراً×× فليستم يا فرزدق بالرجال

2. ايت بجملتين مفيدتين، الأولى النهي فيها يفيد التوبيخ والثانية النهي فيها يفيد الاستعطاف.....(2ن).

المجال الرئيس الثالث: التعبير والإنشاء(6ن)

توسع في قول الكاتب: (المواطنون في ظل الديمقراطية لا يتمتعون بالحقوق فحسب، بل إن عليهم مسؤولية المشاركة في النظام السياسي، الذي يحمي بدوره حقوقهم وحررياتهم). مستفيداً مما درسته في مهارة توسيع فكرة.

بالتوفيق